Journal Of the Iraqia University (76-3) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التعامل بالعملات الرقمية من الناحية الفقهية

م. م . محمد حسن محمود حسين

الجامعة العراقية/ كلية الإعلام

The Jurisprudential Ruling on Dealing with Digital Currencies

Asst. Lecturer Mohamed Hassan Mahmoud Hussein

mohammed.h.mahmood@aliraqia.edu.iq

Al-Iraqia University – College of Media

مستلخص

يتناول هذا البحث دراسة فقهية حديثة حول التعامل بالعملات الرقمية وأثرها على المعاملات المالية في ظل الشريعة الإسلامية. يوضح البحث طبيعة هذه العملات ووظائفها الاقتصادية والقانونية، ويستعرض التباين بين الدول والفقهاء المعاصرين بشأن حكم البيع والشراء والتداول بها. كما يبرز البحث الضوابط الشرعية الأساسية الواجب مراعاتها عند التعامل بالعملات الرقمية، مثل القبول عرفيًا، وضمان الثبات النسبي للقيمة، ووضوح العقود، والابتعاد عن الأنشطة المحرمة. ويبين البحث أن الالتزام بهذه الضوابط يضمن مشروعية التعامل، ويقلل المخاطر الاقتصادية ويحقق حماية المال والمصلحة العامة. كما يشدد على أهمية التوازن بين الابتكار المالي ومتطلبات الشريعة الإسلامية، لتصبح العملات الرقمية أداة مشروعة للاستثمار والتجارة والتحويل المالي. وفي الختام، يؤكد البحث أن فهم طبيعة العملات الرقمية ووضع الضوابط الفقهية اللازمة يساهم في توجيه المتعاملين نحو الاستخدام الآمن والمشروع لهذه العملات الحديثة.

Abstract

This study explores a contemporary jurisprudential examination dealing with digital currencies and their impact on financial transactions within the framework of Islamic law. It clarifies the nature of these currencies and their economic and legal functions, while highlighting the divergence among countries and contemporary scholars regarding the permissibility of buying, selling, and trading them. The study emphasizes essential Shariah-compliant controls, such as societal acceptance, relative stability of value, clear contractual terms, and avoidance of prohibited activities. Adhering to these controls ensures lawful dealings, minimizes economic risks, and protects wealth and public interest. It also underscores the need to balance financial innovation with the requirements of Islamic law, enabling digital currencies to serve as legitimate tools for investment, trade, and financial transfers. In conclusion, understanding the nature of digital currencies and applying appropriate jurisprudential guidelines helps guide users toward safe and lawful use of these modern financial instruments.

مقدمة

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم المعاصر، برزت العملات الرقمية كأحد أبرز مظاهر التحول في النظام المالي والاقتصادي، حيث أصبحت وسيلة حديثة للتبادل والاستثمار، تقوم على تقنيات رقمية متقدمة دون الاعتماد على الجهات المالية التقليدية. وقد أثار هذا النوع من العملات جدلًا واسعًا على المستويين القانوني والفقهي، نظرًا لحداثته وما يحيط به من مخاطر وتقلبات وعدم وضوح في بعض جوانبه. وتنبع أهمية دراسة التعامل بالعملات الرقمية من الناحية الفقهية من ضرورة بيان الحكم الشرعي لها، ومدى توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة في المعاملات المالية، خاصة ما يتعلق بتحقيق العدالة ومنع الغرر والربا وحفظ المال. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم العملات الرقمية وتكييفها الفقهي، وبيان الحكم الشرعي للتعامل بها، مع استعراض أبرز آراء الفقهاء المعاصرين والضوابط الشرعية المنظمة لها، وصولًا إلى رؤية فقهية متوازنة تراعي مستجدات العصر (شافعي, ٢٠٠٩ , ١٨).

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج مسألة فقهية معاصرة تتعلق بالعملات الرقمية، لما لها من تأثير مباشر على المعاملات المالية الحديثة. كما يسهم في بيان الحكم الشرعي والضوابط الفقهية التي تنظم التعامل بها بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم العملات الرقمية وبيان طبيعتها من الناحية الفقهية. كما يسعى إلى تحديد الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية في ضوء آراء الفقهاء المعاصرين. ويهدف أيضًا إلى بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها عند التعامل بها بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في مدى مشروعية التعامل بالعملات الرقمية في ظل ما يحيط بها من غموض وتقلبات ومخاطر مالية. كما تبرز الإشكالية في اختلاف الآراء الفقهية حول تكييفها الشرعي والحكم المترتب على تداولها.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض مفهوم العملات الرقمية وبيان خصائصها، ثم تحليل الآراء الفقهية المعاصرة المتعلقة بها. كما يستند إلى استقراء القواعد الفقهية العامة وتطبيقها على هذه المعاملة المستحدثة.

خطة البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والفقهي للعملات الرقمية المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية وطبيعتها القانونية والاقتصادية المطلب الثاني: التكييف الفقهي للعملات الرقمية المبحث الثاني: الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية المطلب الأول: حكم التعامل بالعملات الرقمية بيعًا وشراءً وتداولًا المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للتعامل بالعملات الرقمية

المبحث الأول الإطار المفاهيمي والفقهي للعملات الرقمية

يمثل الإطار المفاهيمي والفقهي للعملات الرقمية الأساس الذي يُبنى عليه الحكم الشرعي للتعامل بها، إذ لا يمكن الوصول إلى تكييف فقهي دقيق دون فهم حقيقتها وطبيعتها وآلية عملها. فالعملات الرقمية تُعد من أبرز الابتكارات المالية المعاصرة التي فرضت نفسها بقوة في عالم الاقتصاد، نتيجة التطور التقني واعتماد الأنظمة اللامركزية القائمة على تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين). وقد أدى هذا التطور إلى ظهور أنماط جديدة من التبادل المالي تختلف في خصائصها عن النقود التقليدية المعروفة في الفقه الإسلامي، سواء من حيث جهة الإصدار، أو الضمان، أو درجة القبول العام.(الزحيلي, ٢٠١٤ ,٢٤)ومن هنا تبرز الحاجة إلى ضبط المفاهيم المتعلقة بالعملات الرقمية، والتمييز بينها وبين غيرها من الأدوات المالية المشابهة، مع بيان أنواعها وخصائصها الأساسية. كما يقتضي الأمر دراسة مفهوم المال والنقد في الفقه الإسلامي، وشروط اعتباره، ومدى انطباق هذه الشروط على العملات الرقمية. ويُعد هذا المبحث مدخلًا ضروريًا لبحث آراء الفقهاء المعاصرين في تكييف العملات الرقمية، وهل تُعد مالًا متقومًا، أو نقدًا، أو مجرد سلعة أو حق مالي، وذلك في ضوء القواعد الفقهية العامة ومقاصد الشريعة الإسلامية، تمهيدًا لبحث الحكم الشرعي للتعامل بها في المبحث اللاحق. (عبد السلام , ٢٠١٥ , ٢٨.)ولدراسة هذا المبحث يمكن تقسيمه إلى مطلبين على النحو التالي :المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية وطبيعتها القانونية والاقتصادية المطلب الثاني: التكييف الفقهي للعملات الرقمية

المطلب الأول مفهوم العملات الرقمية وطبيعتها القانونية والاقتصادية

أدى التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث تحولات جوهرية في النظم الاقتصادية والمالية، كان من أبرزها ظهور العملات الرقمية بوصفها نمطًا حديثًا من أنماط النقود والتعاملات المالية التي فرضت نفسها على الساحة الاقتصادية العالمية في وقت قصير. وقد أسهم التقدم التقني، ولا سيما انتشار شبكة الإنترنت وتطور أنظمة التشفير والبرمجيات، في إيجاد بيئة رقمية سمحت بظهور وسائل تبادل مالي جديدة تختلف في طبيعتها وآلياتها عن النقود التقليدية المعروفة. وأصبحت العملات الرقمية تمثل وسيلة حديثة للتبادل والاستثمار والادخار، لما توفره من سرعة في إنجاز المعاملات، وانخفاض في تكاليف التحويل، وإمكانية استخدامها عبر الحدود دون قيود جغرافية أو تدخل مباشر من المؤسسات المالية التقليدية(.الكبيسي ٢٠١٤ , ٤٥)وقد فرض هذا التطور واقعًا جديدًا يستدعي الدراسة والتحليل المتعمق، خاصة في ظل الانتشار الواسع للعملات الرقمية وتزايد الإقبال عليها من قبل الأفراد والشركات على حد سواء. كما أثار هذا النوع من العملات العديد من التساؤلات القانونية والفقهية، تتعلق بحقيقتها وطبيعتها، ومدى اعتبارها مالًا أو نقدًا، وحدود مشروعيتها، فضلًا عن الآثار الاقتصادية المترتبة على

تداولها، مثل التقلبات الحادة في قيمتها، وتأثيرها على الاستقرار المالي، وإمكانية استخدامها في معاملات غير مشروعة. ومن هنا تبرز أهمية تناول العملات الرقمية بالدراسة من منظور علمي وفقهي، يوازن بين مستجدات العصر ومتطلبات الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة في المعاملات المالية، وصولًا إلى فهم واضح يسهم في ضبط التعامل بها على أسس شرعية وقانونية سليمة(الحداد , ٢٠١٨, ٥٨)

أولًا: مفهوم العملات الرقمية

تشكل العملات الرقمية أحد الابتكارات المالية الحديثة التي أحدثت تحولًا جذريًا في مفهوم النقود ووسائل التبادل المالي، فهي تمثل وحدات مالية يتم إنشاؤها وتداولها بالكامل عبر الوسائط الإلكترونية، دون أي وجود مادي ملموس كنقد ورقي أو معدني. وتعتمد هذه العملات على تقنيات رقمية متقدمة، أبرزها التشفير وتقنيات سلسلة الكتل(Blockchain) ، لضمان سلامة المعاملات، والتحقق من صحة التحويلات، ومنع التلاعب أو التزوير. ومن هنا، يمكن القول إن العملات الرقمية ليست مجرد وسيلة تبادل، بل هي أداة مالية ذات خصائص استثمارية وادخارية، إذ يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة كوسيلة لتخزين القيمة، أو التداول بها لتحقيق أرباح من فروق الأسعار، ما يجعلها أكثر تعقيدًا ومرونة من النقود التقليدية(الجميلي ٢٠١٩ , ١٠٩)وتتميز العملات الرقمية بعدة خصائص أساسية، أبرزها أنها غالبًا تعمل ضمن أنظمة لامركزية، لا تخضع لرقابة أو إصدار جهة مركزية واحدة، على عكس العملات الوطنية التي تصدرها البنوك المركزية وتكفلها الدولة. كما تعتمد في عملياتها على شبكات إلكترونية موزعة تتيح متابعة وتوثيق المعاملات بشكل دائم وشفاف، ما يزيد من ثقة المستخدمين في سلامة المعاملات، ويحد من الاحتيال والتزوير. علاوة على ذلك، توفر العملات الرقمية سرعة كبيرة في تنفيذ العمليات المالية، وإمكانية التحويل عبر الحدود دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين، مما يساهم في تقليل تكاليف المعاملات وزيادة فاعليتها الاقتصادية(الزحيلي , ٢٨)

ثانيًا: نشأة العملات الرقمية وتطورها

لقد ظهرت فكرة العملات الرقمية كنتيجة طبيعية للتطور الكبير الذي شهدته التجارة الإلكترونية والحاجة المتزايدة لوسائل دفع إلكترونية تتميز بالسرعة والأمان وتقليل التكاليف مقارنة بالطرق التقليدية. فقد أدت المعاملات المالية التقليدية عبر البنوك إلى بطء في إنجاز التحويلات، وارتفاع في رسوم الخدمات المالية، إضافة إلى قيود جغرافية تحد من سهولة التعاملات الدولية، الأمر الذي دفع المطورين والمبتكرين للبحث عن بدائل رقمية مبتكرة يمكنها تلبية احتياجات العصر الرقمي.(شافعي , ٤٧)غير أن الانطلاقة الفعلية للعملات الرقمية جاءت مع ظهور عملة "البيتكوين" في عام ٢٠٠٩، والتي صُممت لتكون نقودًا رقمية لامركزية تعتمد على تقنية سلسلة الكتل أو ما يعرف بالـ .Blockchain وتعتمد هذه التقنية على سجلات رقمية موزعة، تُخزّن فيها جميع المعاملات المالية بشكل مشفر، مما يجعل التلاعب أو التزوير فيها شبه مستحيل، ويضمن الشفافية وسلامة التعاملات. وقد مثلت هذه النقلة ثورة في مفهوم المال التقليدي، إذ أتاح البيتكوين للمستخدمين إمكانية إجراء معاملات مباشرة بين الأفراد دون الحاجة إلى وسيط مركزي مثل البنوك (عبد السلام , ٣٧)

ثالثًا: أنواع العملات الرقمية

يمكن تقسيم العملات الرقمية إلى عدة أنواع رئيسية، من أبرزها:

ثالثًا: أنواع العملات الرقمية

يمكن تصنيف العملات الرقمية وفق طبيعتها وآلية عملها إلى عدة أنواع رئيسية، يختلف كل نوع منها من حيث الهدف وطريقة الإصدار وآلية التداول. وأول هذه الأنواع هي العملات المشفّرة، وهي العملات التي تعتمد بشكل كامل على التشفير وتقنية سلسلة الكتل(Blockchain) ، مثل البيتكوين والإيثريوم. وتتميز هذه العملات باللامركزية، أي أنها لا تخضع لإشراف أو إصدار جهة مركزية كالبنوك أو الحكومات، كما أن بعضها يحتوي على عرض محدود، مما يجعل قيمتها تتأثر بقوانين العرض والطلب فقط، ويضفي عليها طابعًا استثماريًا فريدًا(الغامدي , ١٢٣) أما النوع الثاني فهو العملات المستقرة(Stablecoins) ، وهي عملات رقمية ترتبط قيمتها بأصل ثابت، كالدولار الأمريكي أو الذهب، بهدف الحد من التقلبات السعرية الحادة التي تتسم بها العملات المشفرة التقليدية. وتُعد هذه العملات وسيلة لتسهيل المدفوعات الرقمية بطريقة أكثر استقرارًا، ما يجعلها خيارًا مناسبًا للمعاملات اليومية والتجارة الإلكترونية دون التعرض لمخاطر تقلب الأسعار الكبيرة.ويظهر من هذا التصنيف أن تنوع العملات الرقمية يعكس اختلاف الغرض من إنشائها وطبيعة استخدامها، مما يجعل من الضروري دراسة كل نوع من الناحية الاقتصادية والقانونية والفقهية قبل الإقدام على التعامل بها، لضمان توافقها مع المقاصد الشرعية وأحكام القانون.(الشيخ , ٢٠١٧, ٧٦)

رابعًا: الطبيعة الاقتصادية للعملات الرقمية

تتميز العملات الرقمية بمجموعة من الخصائص الاقتصادية التي جعلتها محور اهتمام واسع من قبل الأفراد والمؤسسات والدول على حد سواء، إذ تقدم هذه العملات نموذجًا جديدًا للمعاملات المالية يختلف عن الأنظمة التقليدية. ومن أبرز هذه الخصائص السرعة الفائقة في إتمام المعاملات، حيث يمكن إرسال الأموال واستلامها في غضون دقائق، مقارنة بالمدة الطويلة التي تستغرقها التحويلات البنكية التقليدية، خاصة في المعاملات الدولية. كما أن تكلفة التحويلات عبر العملات الرقمية منخفضة نسبيًا، نظرًا لغياب الوسطاء الماليين وتقليل الرسوم البنكية، مما يجعلها أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية ويعزز من جاذبيتها في الاستخدام اليومي والتجاري.إضافة إلى ذلك، تتيح العملات الرقمية إمكانية إجراء المعاملات عبر الحدود دون قيود جغرافية أو شروط تعقيدية، وهو ما يفتح آفاقًا واسعة للتجارة الدولية والتبادل التجاري السريع. وتتمتع هذه العملات أيضًا بدرجة عالية من الشفافية، حيث تُسجل جميع العمليات على شبكات رقمية موزعة يمكن التحقق منها وتتبعها بسهولة، ما يقلل من احتمالات التلاعب والاحتيال. ومع ذلك، فإن هذه المزايا الاقتصادية تقابلها مخاطر واضحة، أبرزها التقلب الشديد في قيمة هذه العملات، ما يجعل الاستثمار فيها محفوفًا بالمخاطر ويؤثر على الاستقرار المالي للمستخدمين(شافعي , ٥٧)كما أن غياب الضمان الحكومي لمعظم العملات الرقمية يزيد من المخاطر، إذ لا يوجد حماية قانونية أو مصرفية في حالة فقدان الأموال أو تعرضها للاختراق. وتضاف إلى ذلك المخاطر التقنية، مثل فقدان المفاتيح الرقمية أو اختراق المحافظ الإلكترونية، مما قد يؤدي إلى ضياع الأموال بشكل كامل. ومن ثم، فإن فهم الطبيعة الاقتصادية للعملات الرقمية يتطلب مراعاة هذه المزايا والمخاطر معًا، قبل الشروع في التعامل بها أو اعتمادها في المعاملات المالية، لضمان استخدامها بطريقة فعّالة وآمنة تتوافق مع الأهداف الاقتصادية والقوانين المحلية والدولية.

خامسًا: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية

تثير العملات الرقمية العديد من الإشكالات القانونية المعقدة، نظرًا لحداثتها واختلافها الجوهري عن النقود التقليدية المعروفة التي تصدرها البنوك المركزية وتكفلها الدولة. فهذه العملات لا تمتلك وجودًا ماديًا، وتعتمد على الشبكات الإلكترونية والبرمجيات الرقمية، ما يجعل تنظيمها القانوني أكثر تحديًا ويستدعي مراجعة القوانين المالية والنقدية التقليدية لتواكب هذه المستجدات. وقد تبنت الدول سياسات متباينة تجاه هذه العملات، حيث أقرت بعض الدول الاعتراف بها كأصول رقمية أو أدوات استثمارية، وسمحت بالتداول القانوني لها ضمن ضوابط محددة، بينما حظرتها دول أخرى أو فرضت قيودًا صارمة على استخدامها، خوفًا من تأثيرها على الاستقرار المالي والنقدي، ومن احتمالية استخدامها في أنشطة غير مشروعة كالتهرب الضريبي أو غسل الأموال (الغامدي , ٧٨) ويرجع هذا التباين إلى اختلاف النظرة القانونية لطبيعة العملات الرقمية، وهل تُعد نقودًا قانونية صالحة للتداول، أم مجرد أصول مالية قابلة للاستثمار، أم سلعًا رقمية يمكن شراؤها وبيعها وفق القوانين التجارية؟ وهذا التباين يخلق حالة من عدم اليقين القانوني، ما قد يؤثر على ثقة المستخدمين في هذه العملات ويحد من انتشارها بشكل واسع في الأسواق. كما أن الوضع القانوني غير المستقر يتصل ارتباطًا وثيقًا بموقف الفقه الإسلامي من هذه العملات، إذ يعتمد الحكم الشرعي جزئيًا على مدى الاعتراف القانوني والعرفي بها، ومدى تحقق شروط النقود والمال في التعاملات الشرعية.ومن هنا، تبرز أهمية دراسة الطبيعة القانونية للعملات الرقمية بشكل دقيق، لفهم الأطر القانونية المنظمة لها، ومعرفة الحقوق والالتزامات المترتبة على التعامل بها، بما يسهم في وضع قاعدة واضحة للحكم الفقهي على هذه المعاملات، ويعزز من استقرار الأسواق الرقمية ويحد من المخاطر الاقتصادية والقانونية المرتبطة بها.(عبد الله , بن شريف , ٢٠١٨ , ٢٠٤)

سادسًا: العلاقة بين الطبيعة الاقتصادية والقانونية للعملات الرقمية

لا يمكن الفصل بين الطبيعة الاقتصادية للعملات الرقمية وطبيعتها القانونية، إذ ترتبط كل منهما ارتباطًا وثيقًا بالثانية، بحيث يؤثر غياب التنظيم القانوني الواضح مباشرة على المخاطر الاقتصادية المترتبة على التعامل بهذه العملات. فعندما لا توجد ضوابط قانونية واضحة، يواجه المستخدمون المستثمرون تقلبات شديدة في الأسعار، واحتمالية التعرض لعمليات احتيال أو اختراق، مما يضعف الثقة في السوق ويحد من انتشار هذه العملات. ومن ناحية أخرى، فإن الاعتراف القانوني والتنظيم المناسب يسهمان في تعزيز الثقة والاستقرار في التداول، ويشجعان على استخدام العملات الرقمية بشكل آمن ومنظم، سواء في التجارة أو الاستثمار، ويقللان من احتمالات الإساءة أو الاستخدام في أنشطة غير مشروعة (الغامدي , ٨٢)ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة الجوانب الاقتصادية والقانونية معًا، للوصول إلى فهم شامل لطبيعة العملات الرقمية، بما يمكن من تكييفها فقهيًا بشكل صحيح. فالفهم المتكامل لهذه العلاقة يسمح للفقهاء والمشرعين بوضع ضوابط ومعايير تراعي مقاصد الشريعة الإسلامية، وتحمي المستهلكين والمستثمرين، وتضمن الاستخدام المشروع لهذه العملات في الأسواق المالية الحديثة. كما يساعد هذا الفهم على تقييم المخاطر والفرص الاقتصادية المرتبطة بهذه المعاملات، وتقديم حلول تنظيمية مناسبة تسهم في استقرار الأسواق الرقمية وتعزز من دورها كوسيلة مالية مبتكرة وآمنة.

المطلب الثاني التكييف الفقهي للعملات الرقمية

أولًا: طبيعة العملات الرقمية من منظور الفقه الإسلامي

يمثل التكييف الفقهي للعملات الرقمية مسألة محورية في تحديد حكم التعامل بها من منظور الشريعة الإسلامية، إذ لا يمكن إصدار حكم شرعي إلا بعد فهم طبيعة هذه العملات وحقيقتها الاقتصادية والقانونية. فالعملة في الفقه الإسلامي تُعرّف بأنها مال يُتخذ وسيلة للتبادل، ومخزنًا للقيمة، ووحدة للحساب، ويشترط أن تكون مقبولة عرفًا بين الناس وأن تكون ذات قيمة قابلة للتداول بشكل مستقر. وتعتبر هذه الشروط أساسًا لأي نقد أو مال يمكن التعامل به وفق أحكام الشريعة، لضمان تحقيق المصلحة وحماية المال من الغرر والضرر(الكبيسي , ٧٩)وعند النظر إلى العملات الرقمية، يختلف العلماء والفقهاء المعاصرون في تكييفها الشرعي. فالبعض يرى أنها نقود شرعية، إذا توفرت فيها شروط القبول العام، ويمكن استخدامها في المعاملات المشروعة، مستندين في ذلك إلى الوظائف الأساسية للنقود الثلاثة: وسيلة للتبادل، ووحدة للحساب، ومخزن للقيمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من الابتكار المالي بما يحقق المصلحة ويجنب الضرر.في المقابل، يرى بعض الفقهاء أن العملات الرقمية لا يمكن اعتبارها نقودًا شرعية، بل أصولًا رقمية أو سلعًا، لأنها تفتقر إلى عناصر الاستقرار والضمان الحكومي، وتعتمد على التشفير الرقمي، كما أنها تتسم بتقلبات سعرية شديدة قد تؤدي إلى الغرر والضرر المالي، علاوة على عدم قبولها الكامل في جميع الأسواق، مما يقلل من مصداقيتها كوسيلة للتبادل وفق المعايير الفقهية التقليدية (رشيد ٢٠١٩ ,٤٨)

ثانيًا: آراء الفقهاء المعاصرين في التكييف الشرعي للعملات الرقمية

لقد أصبح التكييف الفقهي للعملات الرقمية محور اهتمام العلماء والفقهاء المعاصرين، نظرًا لحداثتها وتأثيرها المتزايد في النظم المالية العالمية، الأمر الذي استدعى دراسة حكم التعامل بها من منظور الشريعة الإسلامية. وقد ظهرت عدة مواقف فقهية متباينة تجاه هذه العملات، تعكس اختلاف وجهات النظر حول مدى مطابقتها لشروط النقود الشرعية والضوابط الشرعية للتعامل المالي.أول هذه المواقف هو **الرأي المجيز**، حيث يرى بعض الفقهاء أن العملات الرقمية جائزة للتداول إذا توفرت فيها شروط النقود الشرعية الأساسية، مثل القبول العام لدى الناس، وأن يكون التداول فيها خاليًا من الغرر والربا والميسر. ويستند هذا الرأي إلى قاعدة "الأصل في المعاملات الإباحة"، مع مراعاة مقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق المصلحة العامة، بحيث يتم التعامل بهذه العملات بطريقة تحقق الفائدة للمجتمع دون وقوع ضرر على الأفراد (رشيد , ٥٢)أما **الرأي المانع** فيرى بعض العلماء أن التعامل بالعملات الرقمية غير جائز شرعًا، وذلك لعدة أسباب رئيسية، منها عدم ثبوت قيمتها بشكل دائم، والتقلب الحاد في أسعارها الذي يوقع المتعاملين في الغرر، وغياب الضمان الحكومي، ما يجعلها غير مستقرة ماليًا. ويستند هذا الرأي إلى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، وأهمية استقرار المال في المعاملات لضمان حماية المتعاملين وتحقيق العدالة المالية، إذ إن التقلب الشديد للهيمنة على السوق قد يؤدي إلى خسائر كبيرة ومخالفة لمقاصد الشريعة في حفظ الأموال (سميران ,٢٠١٩ , ٨٧)

ثالثًا: العملات الرقمية والنقود الشرعية

يشدد الفقهاء على أن النقود الشرعية يجب أن تحقق مجموعة من الشروط الأساسية لتكون صالحة للاستخدام في المعاملات المالية، ومن أهم هذه الشروط: القبول العام لدى الناس، أي أن يقبل المجتمع التعامل بها ويعتبرها وسيلة للتبادل، والثبات النسبي للقيمة لضمان استقرار المعاملات وعدم وقوع الأفراد في الغرر، والقابلية للتداول كوسيلة دفع في مختلف الأسواق والمجالات التجارية (الكبيسي , ٦١)وعند مقارنة هذه الشروط بالعملات الرقمية، نجد أن القبول العام لم يتحقق بالكامل، إذ لا تزال هناك دول وأسواق لا تعترف بهذه العملات ولا تسمح باستخدامها في التعاملات الرسمية، مما يحد من انتشارها واعتمادها كوسيلة دفع شرعية. أما الثبات النسبي للقيمة، فهو غير متحقق أيضًا، بسبب التقلبات الشديدة التي تشهدها العملات المشفرة، مثل البيتكوين والإيثريوم، والتي تؤدي إلى مخاطر مالية كبيرة على المستخدمين. من ناحية أخرى، تتحقق القابلية للتداول جزئيًا، إذ يمكن إجراء المعاملات الإلكترونية بسهولة عبر شبكات الإنترنت، لكن هذا التداول ليس متاحًا في جميع الأسواق القانونية، ويقتصر على منصات معينة، مما يضع قيودًا على استخدامها كوسيلة دفع شاملة (سميران , ٨٦) .

رابعًا: تطبيق القواعد الفقهية العامة على العملات الرقمية

يعتبر التكييف الفقهي للعملات الرقمية جزءًا من دراسة المعاملات المالية الحديثة من منظور الشريعة الإسلامية، ويستند إلى عدد من القواعد الفقهية العامة التي تساعد على التمييز بين التداول المشروع وغير المشروع، وضبط استخدام هذه العملات بما يتوافق مع مقاصد الشريعة.أول هذه القواعد هي **قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة**، والتي تفيد بأن الأصل في جميع المعاملات المالية الإباحة والجواز ما لم يرد نص شرعي يحرمها أو يثبت فيها ضرر كبير. وبناءً على هذه القاعدة، فإن التعامل بالعملات الرقمية جائز في الأصل، ما دام خاليًا من الغرر، والربا،

والميسر، ولا يتعارض مع أحكام الشريعة، ويحقق الفائدة للمجتمع دون إلحاق ضرر بالمتعاملين.أما القاعدة الثانية فهي **قاعدة لا ضرر ولا ضرار**، التي تمنع المعاملات التي قد تتسبب في ضرر جسيم للمتعاملين، سواء كان هذا الضرر ماليًا أو معنويًا. وبالنسبة للعملات الرقمية، فإن التقلبات الكبيرة في قيمتها وعدم وجود ضمان حكومي يمثل خطرًا ماليًا محتملًا على المستثمرين والمتداولين. ومن ثم، فإن الالتزام بهذه القاعدة يقتضي وضع ضوابط واضحة لتقليل المخاطر، مثل التداول وفق شروط محددة، وعدم استخدام العملات الرقمية في القروض الربوية أو المضاربات المحفوفة بالغرر (الزحيلي ٥٣) .أما القاعدة الثالثة فهي **مقاصد الشريعة في حفظ المال**، والتي تهدف إلى حماية أموال الناس من الغش والاستغلال أو الخداع. وعليه، يجب التأكد من أن التداول بالعملات الرقمية يتم بطريقة شفافة، وأن تكون المعاملات موثقة ومبنية على اتفاقيات واضحة، ما يضمن عدم وقوع النزاعات أو الاحتيال، ويحقق الأمن المالي.وباستخدام هذه القواعد الثلاثة، يستطيع الفقهاء وضع ضوابط عملية للتعامل بالعملات الرقمية، تحدد متى يكون التداول مشروعًا ومتى يكون محظورًا، مع مراعاة الاستقرار المالي وحماية المتعاملين. كما تساعد هذه القواعد على الاستفادة من الابتكار المالي بشكل آمن، يحقق مصلحة المجتمع ويحفظ المال، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية ويوازن بين الحداثة المالية ومتطلبات الدين (شافعي , ٦٢) .

خامسًا: ضوابط التكييف الفقهي للعملات الرقمية

ويمكن استنتاج مجموعة من الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها عند التعامل بالعملات الرقمية:

١. أن تكون العملة مقبولة عرفًا لدى الناس بدرجة كافية لضمان الوظائف الأساسية للنقود.

٢. أن يكون التداول خاليًا من الربا، أي عدم استخدام القروض أو المبالغة في الفوائد المرتبطة بالعملات الرقمية.

٣. الامتناع عن الغرر والميسر، أي تفادي المعاملات التي تنطوي على شك كبير أو مخاطرة مالية كبيرة.

٤. استخدام العملات الرقمية في أغراض مشروعة، مثل التجارة المشروعة أو التحويل المالي، مع عدم استخدامها في الأنشطة المحرمة (سميران , ص ٨٩)وبتطبيق هذه الضوابط، يمكن اعتبار التعامل بالعملات الرقمية جائزًا شرعًا في نطاق محدد، بما يحقق مصلحة المتعاملين ويحمي أموالهم، ويوازن بين الابتكار المالي ومتطلبات الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية

مع التطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصالات، برزت العملات الرقمية كأحد أبرز الابتكارات المالية الحديثة، وأصبحت تحظى باهتمام واسع في الأسواق العالمية. ومع هذا الانتشار، نشأت تساؤلات حول مدى مشروعية التعامل بهذه العملات من منظور الشريعة الإسلامية، إذ يختلف العلماء والفقهاء في تكييفها وحكمها الشرعي، سواء باعتبارها نقودًا شرعية أو أصولًا رقمية أو أدوات استثمارية.ويعد التكييف الفقهي للعملات الرقمية محورًا أساسيًا لدراسة حكم التعامل بها، لأنه يرتكز على فهم طبيعتها الاقتصادية والقانونية، ومعرفة مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحكم المعاملات المالية. فالفقه الإسلامي يشترط في النقود أن تكون وسيلة للتبادل، ووحدة للحساب، ومخزنًا للقيمة، مع ضرورة قبولها عرفيًا لدى الناس وثبات قيمتها نسبيًا لضمان استقرار المعاملات المالية وحماية أموال المتعاملين (شافعي , ٦٧)وبالنظر إلى العملات الرقمية، يواجه الفقهاء عدة تحديات، أهمها غياب وجودها المادي، وتقلب قيمتها الشديد، وعدم وجود جهة حكومية تكفلها، مما قد يؤدي إلى الغرر والمخاطر المالية. ومن هنا، يظهر دور الفقه الإسلامي في وضع ضوابط ومعايير للتعامل بهذه العملات، تحدد متى يكون التداول جائزًا ومتى يكون محظورًا، بما يحقق التوازن بين الابتكار المالي ومتطلبات الشريعة، ويضمن حماية المال والمصلحة العامة.ولدراسة هذا المبحث يمكن تقسيمه إلى مطلبين على النحو التالي :المطلب الأول: حكم التعامل بالعملات الرقمية بيعًا وشراءً وتداولًا المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للتعامل بالعملات الرقمية

المطلب الأول حكم التعامل بالعملات الرقمية بيعًا وشراءً وتداولًا

أولًا: طبيعة العملات الرقمية ووظائفها الاقتصادية

قبل الخوض في الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية، من الضروري أولًا فهم طبيعتها ووظيفتها في النظام المالي المعاصر. فالعملات الرقمية هي أصول مالية افتراضية يتم إنشاؤها وتداولها باستخدام تقنيات رقمية متقدمة، أبرزها التشفير الرقمي وتقنية سلسلة الكتل(Blockchain) ، التي تضمن تسجيل المعاملات بطريقة آمنة وشفافة، مع تقليل إمكانية التلاعب أو الاحتيال. وتستخدم هذه العملات في المعاملات المالية الإلكترونية، وقد أصبحت وسيلة شائعة للتبادل الرقمي، كما تُستعمل أحيانًا كأداة للاستثمار ومخزن للقيمة في الأسواق التي تقبلها (اليحي , ٢٠١٩ , ٢١٤) **من منظور الفقه الإسلامي، أي نقود يجب أن تحقق ثلاثة وظائف أساسية لكي يُعتبر التعامل بها مشروعًا:**

١. وسيلة للتبادل :أي أن تُستعمل لتسوية المعاملات المالية بين الأطراف بطريقة مقبولة عرفًا، وتتيح للمتعاملين إجراء عمليات البيع والشراء بسهولة.

٢. مخزن للقيمة :يجب أن تحافظ النقود على قيمتها نسبيًا، بحيث لا تتآكل أو تتعرض لتقلبات شديدة تؤدي إلى خسائر غير متوقعة.

٣. وحدة للحساب :أن تكون قابلة للاستخدام في قياس الأسعار ومقارنة قيمة السلع والخدمات المختلفة، بما يسهل إتمام المعاملات (شافعي , ٦٥) **وبمقارنة هذه الوظائف بالعملات الرقمية نجد أن:**

- وسيلة للتبادل :تتحقق جزئيًا، إذ يمكن التداول بها إلكترونيًا، ولكنها ليست مقبولة بالكامل في كل الأسواق، ولا تعترف بها جميع الدول أو المؤسسات المالية.
- مخزن للقيمة :غير متحقق كاملًا بسبب التقلبات الكبيرة في الأسعار، مما يعرض المتعاملين لمخاطر مالية كبيرة.
- وحدة للحساب :متاحة جزئيًا في بعض المنصات الرقمية، لكنها ليست ثابتة أو موحدة عالميًا كما هو الحال في النقود التقليدية.

وبناءً على ذلك، يرى بعض الفقهاء أن العملات الرقمية قد تُعتبر مالًا أو نقدًا مشروطًا إذا توافرت فيها عناصر القبول والاستقرار والمصلحة، بينما يعتبرها آخرون أداة استثمارية أو سلعة رقمية لا تتحقق فيها شروط النقود الشرعية الكاملة، ويكون التعامل بها مقيدًا بضوابط شرعية محددة تحمي المال وتحفظ المصلحة العامة (سميران , ٩٩) .

ثانيًا: الأسس الفقهية للحكم الشرعي في البيع والشراء

يتحدد الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقمية، سواء بالبيع أو الشراء أو التداول، وفق مجموعة من القواعد الفقهية العامة التي تحكم المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، وتضمن أن تكون أي عملية مالية مشروعة ومتوافقة مع مقاصد الدين في حفظ المال وحماية المتعاملين.

أول هذه القواعد هي قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة، التي تنص على أن الأصل في جميع المعاملات المالية والجوانب الاقتصادية هو الجواز والإباحة، ما لم يثبت نص صريح بالتحريم أو يترتب عليها ضرر واضح. وبناءً على هذه القاعدة، يكون التعامل بالعملات الرقمية جائزًا في الأصل، ما دام يحقق شروط الاستخدام المشروع، مثل أن تكون المعاملة مبنية على رضا الطرفين، وخالية من الغرر والربا والميسر، وأن يتم التداول بطريقة شفافة وواضحة.**أما القاعدة الثانية** فهي قاعدة لا ضرر ولا ضرار، التي تمنع المعاملات التي قد تعرض المتعاملين لخطر جسيم أو غموض يؤدي إلى خسارة مالية كبيرة. فالتقلبات الحادة في أسعار العملات الرقمية، وعدم وجود جهة حكومية تكفل قيمتها، قد يؤدي إلى وقوع المتعاملين في الغرر، وهو ما يُعد مخالفًا لمبدأ عدم الضرر في الشريعة الإسلامية. ومن هنا، يشدد الفقهاء على ضرورة مراعاة المخاطر والتحكم فيها عند البيع والشراء والتداول، لضمان عدم تعرض المتعاملين لخسائر كبيرة أو استغلالهم ماليًا (عامر , ٢٠١٩ , ٢٧١)**أما القاعدة الثالثة** فهي مقاصد الشريعة في حفظ المال، والتي تتطلب حماية أموال الناس من الغش أو الخداع أو الاستغلال، وضمان شفافية المعاملات، ووضع شروط واضحة لعقود البيع والشراء. ويشمل ذلك تحديد قيمة العملة الرقمية، ووسيلة الدفع، وشروط التسليم أو التحويل، بحيث تكون كل المعاملة واضحة وموثقة، بما يحقق الأمن المالي للمتعاملين ويضمن العدالة في التعامل.وباستخدام هذه القواعد، يستطيع الفقهاء وضع ضوابط للتداول بالعملات الرقمية، تحدد متى يكون البيع والشراء جائزًا شرعًا ومتى يكون محظورًا، مع تحقيق التوازن بين الابتكار المالي ومتطلبات الشريعة الإسلامية، وحفظ المال والمصلحة العامة(اليحي , ٢١٧) .

وعليه، فإن البيع والشراء بالعملات الرقمية جائز شرعًا بشرط:

- أن يكون التداول خاليًا من الربا أو الميسر أو أي نشاط محرم.
- أن تتم المعاملة بعقد واضح وشروط محددة لتجنب الغرر.
- أن يكون الاستخدام في أغراض مشروعة مثل التجارة والتحويل المالي، وليس للمقامرة أو المضاربة المحرمة.

ثالثًا: حكم التداول بالعملات الرقمية

يعد التداول بالعملات الرقمية، سواء عبر المضاربة اليومية أو البيع والشراء بهدف الربح، من أكثر العمليات المالية الحديثة التي تحتاج إلى دراسة دقيقة من منظور الفقه الإسلامي، نظرًا لتقلبات أسعارها الكبيرة وعدم وجود ضمان حكومي لقيمتها. فالتداول يتضمن التعامل بسعر السوق المتغير بشكل مستمر، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية جسيمة إذا لم يكن المتعامل على دراية كاملة بمخاطر السوق، وهو ما يندرج تحت مفهوم الغرر في الفقه الإسلامي.من هذا المنطلق، يرى الفقهاء أن التداول على أساس المضاربة مع احتمال كبير للخسارة بسبب التقلب الشديد يعتبر غير

جائز، لأنه يوقع المتعاملين في مخاطرة غير محسوبة، ويشبه في حكمه الميسر الذي حرمته الشريعة الإسلامية. فالمعروف أن أي نشاط مالي يعتمد على الحظ أو الاحتمالات الكبيرة للخسارة يعتبر محرمًا شرعًا، لما فيه من انتهاك لمبدأ حفظ المال وعدم التعرض للضرر. (اليحي , ٢١٨) في المقابل، إذا تم التداول وفق ضوابط واضحة، مع معرفة دقيقة بقيمة العملة ومخاطرها، واستخدامها لأغراض مشروعة مثل التجارة أو التحويل المالي المشروع، فإن التعامل يكون جائزًا، شريطة الالتزام بتجنب الغرر والربا والميسر. ويشمل ذلك تحديد السعر بوضوح، وتوثيق العقد، ومعرفة حقوق والتزامات الأطراف، بما يضمن شفافية المعاملة وعدالة التعامل بين الأطراف.ويؤكد فقهاء المال المعاصرون أن الحكم الشرعي للتداول يعتمد أساسًا على مستوى المعرفة والشفافية والتحكم في المخاطر، وأن الالتزام بالضوابط الشرعية يتيح الاستفادة من الابتكار المالي للعملات الرقمية دون مخالفة الشريعة. وبهذا يمكن تحقيق التوازن بين الاستفادة الاقتصادية من التداول وبين حفظ المال وحماية المتعاملين من المخاطر المالية، مما يجعل التداول مشروعًا ضمن نطاق محدد وواضح.[1]

رابعًا: ضوابط البيع والشراء والتداول الشرعي للعملات الرقمية

لتحديد مدى جواز التعامل بالعملات الرقمية من منظور الشريعة الإسلامية، وضع الفقهاء مجموعة من الضوابط الشرعية التي تضمن أن تكون المعاملات المالية مشروعًا، وتحمي المتعاملين من المخاطر المحتملة، وتحقق أهداف الشريعة في حفظ المال والمصلحة العامة.

أول هذه الضوابط هو القبول عرفيًا، إذ يجب أن تكون العملة مقبولة لدى الناس بدرجة كافية لتأدية وظائف النقود الأساسية، سواء كوسيلة للتبادل، أو مخزن للقيمة، أو وحدة للحساب. فالقبول العام يضمن أن يكون للتداول قيمة فعلية وأن تُستخدم العملات الرقمية في السوق بطريقة مقبولة ومعتادة بين الناس.

ثانيًا، الثبات النسبي للقيمة، إذ يجب مراعاة المخاطر الناتجة عن التقلبات السعرية الحادة، والتي قد تؤدي إلى الغرر والخسائر الكبيرة للمتعاملين. فالاستقرار النسبي في القيمة يحقق الأمن المالي ويضمن عدم تعرض المتعاملين لمخاطر مالية كبيرة، وهو شرط مهم لتحقيق التوازن بين الابتكار المالي وحماية المال (عامر, ٢٨١)

ثالثًا، وضوح العقد وشروطه، حيث يجب تحديد قيمة العملة، ووسيلة الدفع، وشروط التسليم أو التحويل بوضوح، بما يضمن معرفة كل طرف بحقوقه وواجباته. هذا يحقق الشفافية ويمنع أي خلافات مستقبلية بين المتعاملين، ويضمن أن تكون المعاملة متوافقة مع أحكام الشريعة في العقود.

رابعًا، الابتعاد عن الأنشطة المحرمة، مثل الربا أو الميسر أو التعامل في أصول غير مشروعة. فالمعاملة الشرعية يجب أن تكون خالية من أي عنصر محرم، لضمان صحة العقد وعدم التعرض للحرام.

خامسًا، الاستخدام في الأغراض المشروعة، مثل التجارة والاستثمار والتحويل المالي المشروع، مع تجنب المضاربة على الغرر أو المقامرة. ويعني ذلك أن الهدف من التعامل يجب أن يكون مشروعًا ويحقق منفعة حقيقية دون التورط في أنشطة مالية محرمة(العقيل ٢٠١٩ , ٢٦) .

وباستخدام هذه الضوابط، يصبح البيع والشراء والتداول بالعملات الرقمية جائزًا ضمن نطاق مشروع شرعي، يحقق التوازن بين الابتكار المالي ومتطلبات الشريعة الإسلامية، ويحمي المال

المطلب الثاني الضوابط الشرعية للتعامل بالعملات الرقمية

أولًا: الأسس الشرعية لوضع الضوابط

يعتبر وضع ضوابط للتعامل بالعملات الرقمية أمرًا ضروريًا من منظور الشريعة الإسلامية، لضمان أن تكون المعاملات متوافقة مع أحكام الدين وتحفظ الحقوق المالية للمتعاملين، كما تساهم في تعزيز الثقة والاستقرار في السوق المالي الرقمي. فالعملات الرقمية تُعد من الابتكارات الحديثة التي تطرح تساؤلات فقهية متعددة حول حكم التعامل بها، نظرًا لطبيعتها الافتراضية، واعتمادها على التشفير الرقمي، وتقلب قيمتها الشديد، وغياب الضمان الحكومي، الأمر الذي يستلزم وضع قواعد واضحة تحدد إطار التعامل المشروع(اليحي , ٢٦)من بين الأسس الفقهية الرئيسة التي يعتمد عليها الفقهاء في هذا المجال، قاعدة الأصل في الإباحة، والتي تنص على أن الأصل في جميع المعاملات المالية هو الجواز والإباحة، إلا إذا ثبت الضرر أو ورد نص صريح بالتحريم. ويعني هذا أن التعامل بالعملات الرقمية يجوز في الأصل ما دامت المعاملة مستوفية لشروط الاستخدام المشروع، مثل وضوح العقد، وعدم وجود الغرر أو الربا أو الميسر، وتحقيق العدالة بين المتعاملين.أما القاعدة الثانية فهي قاعدة لا ضرر ولا ضرار، التي تمنع المعاملات التي قد تنطوي على مخاطر جسيمة أو غموض يؤدي إلى خسائر كبيرة للمتعاملين. فالتقلبات الحادة في أسعار العملات الرقمية وعدم وجود جهة مركزية تكفل قيمتها قد يؤدي إلى وقوع الخطر على المال، وهو ما يُعد مخالفة لمبدأ حفظ المال في الشريعة. ومن هنا، شدد الفقهاء على أهمية فهم المخاطر المالية ومراعاتها عند البيع أو الشراء أو التداول بالعملات الرقمية(العقيل , ٣١)الأساس الثالث

يتعلق بـ مقاصد الشريعة في حفظ المال، والتي تشمل حماية الأموال من الغش والخداع والاستغلال، وضمان شفافية المعاملات وتوثيقها، بحيث يكون كل طرف على علم بحقوقه وواجباته. ويترتب على ذلك وضع شروط واضحة للعقود، تحديد قيمة العملة، ووسيلة الدفع، وشروط التسليم أو التحويل، بما يحمي المتعاملين ويحقق العدالة المالية.وبالاعتماد على هذه الأسس الثلاثة، يتمكن الفقهاء من تحديد متى يكون التعامل بالعملات الرقمية مشروعًا، ومتى يصبح محظورًا، وضمان أن تكون المعاملات المالية آمنة، شفافة، ومتوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية في حماية المال والمصلحة العامة، مع الحفاظ على الابتكار المالي في البيئة الرقمية الحديثة (عامر , ٢٨٤) .

ثانيًا: ضوابط القبول والاعتراف بالعملة

ويعتبر القبول عرفيًا للعملة من أهم الضوابط الشرعية الأساسية للتعامل بالعملات الرقمية، إذ يعتبر معيارًا رئيسيًا لتحديد جواز المعاملات المالية ومشروعيتها. فالفقه الإسلامي يشترط في النقود أن تكون مقبولة لدى الناس بحيث تؤدي وظائفها الأساسية، وهي :وسيلة للتبادل، مخزن للقيمة، ووحدة للحساب .وعليه، فإن العملات الرقمية لا يمكن اعتبارها وسيلة دفع مشروعة ما لم تتحقق فيها درجة معقولة من القبول والانتشار بين الناس. يشمل القبول عرفيًا أن تكون العملة معروفة ومستخدمة في السوق بدرجة كافية، بحيث يثق المتعاملون في قيمتها ويقبلون استخدامها في المعاملات المالية اليومية. فكلما زاد قبول الناس للعملة، زادت موثوقيتها، وأصبح بالإمكان اعتمادها في عمليات البيع والشراء والتداول، بما يعكس الوظائف الثلاثة للنقود التقليدية. ومن ثم، يُصبح التداول بها مشروعًا شرعًا طالما تحقق هذا الشرط (العقيل , ٢٩١)وفي المقابل، إذا كانت العملة الرقمية غير معروفة أو لم تُقبل في الأسواق بشكل كافٍ، فإنها تفقد إحدى وظائف النقود الأساسية، مما يؤدي إلى اعتبار التعامل بها غير مستقر شرعيًا . فالعدم الكامل للقبول أو انتشاره المحدود جدًا يضعف موثوقية العملة ويزيد احتمالية الغرر والخسائر المالية، وهو ما يُعد مخالفًا لقواعد الشريعة الإسلامية التي تحمي المال وتمنع الضرر .ويشير الفقهاء المعاصرون إلى أن مستوى القبول يتفاوت باختلاف الأسواق والدول، فبعض العملات الرقمية مثل البيتكوين والإيثريوم لها قبول واسع نسبيًا، بينما لا تزال عملات أخرى محدودة التداول. لذا، ينصح عند التعامل بها التأكد من مدى قبولها عرفيًا لدى الأطراف المشاركة في المعاملة، وما إذا كانت تعمل كوسيلة مقبولة للتبادل ومخزن للقيمة(مخلوف ١٩٨٧ , ٣٥) .

ثالثًا: ضوابط الثبات والتحكم في المخاطر

تُعتبر الثبات النسبي للقيمة من أهم الضوابط الشرعية عند التعامل بالعملات الرقمية، نظرًا للتقلبات الحادة التي تشهدها أسعار هذه العملات بشكل مستمر. فالفقه الإسلامي يشدد على أن أي معاملة مالية يجب أن تكون مستقرة نسبيًا، بحيث لا يتعرض المتعاملون لمخاطر كبيرة أو خسائر غير متوقعة، بما يتوافق مع قاعدة لا ضرر ولا ضرار ومقاصد الشريعة في حفظ المال.

أول ضابط في هذا الإطار هو الحد من التداول العشوائي أو المضاربة عالية المخاطر .فالمضاربة على العملات الرقمية التي تتم بدون دراسة أو معرفة مسبقة بقيمتها، أو التي تعتمد على توقعات غير مؤكدة، قد تؤدي إلى وقوع الغرر والميسر، وهو ما حرمته الشريعة الإسلامية. لذا، يشدد الفقهاء على ضرورة تقنين حجم التداول وتنظيمه وفق أسس واضحة، لتجنب المخاطرة الكبيرة بالمال(عامر ,٢٨٨)

ثاني ضابط هو التأكد من أن التداول يتم على أساس معرفة دقيقة بأسعار العملة وقيمتها الفعلية .فالمعاملات المالية يجب أن تكون شفافة وواضحة، بحيث يكون كل طرف على علم بالقيمة الحقيقية للعملة ومخاطر تقلبها. وهذا يشمل متابعة السوق، وفهم طبيعة العملات الرقمية، والتأكد من أن الأسعار المعتمدة في التداول تعكس القيمة الحقيقية المتفق عليها بين الأطراف، ما يضمن حماية المال وتحقيق العدالة في المعاملة.

ثالث ضابط يتعلق باستخدام العملات الرقمية في معاملات واضحة الهدف، بعيدًا عن المضاربة على الغرر أو الأنشطة المحرمة .فالهدف من التعامل يجب أن يكون مشروعًا، مثل الاستثمار التجاري، أو التحويل المالي المشروع، أو الاستخدام كوسيلة دفع مقبولة، وليس المضاربة على الحظ أو المقامرة. فهذا يحقق الغاية الشرعية من المعاملة ويضمن استقرار المال وحماية المتعاملين من المخاطر المالية (العقيل , ٣٥) .

رابعًا: ضوابط العقود والمعاملات

ويعد الالتزام بضوابط العقود والمعاملات أحد الأسس الفقهية الضرورية لضمان مشروعية التعامل بالعملات الرقمية وفق الشريعة الإسلامية. فالفقه الإسلامي يشدد على ضرورة أن تكون كل المعاملات المالية واضحة، شفافة، ومتوافقة مع أحكام الدين، بحيث يحفظ المال ويقي المتعاملين من الغرر والضرر.

أول هذه الضوابط هو وضوح العقد وشروطه .يجب أن يتضمن العقد جميع عناصر المعاملة بوضوح تام، بما في ذلك تحديد سعر العملة الرقمية، ووسيلة الدفع، وشروط التسليم أو التحويل .فهذا يضمن معرفة كل طرف بما عليه وما له من حقوق والتزامات، ويمنع أي لبس أو غموض قد يؤدي إلى النزاعات أو الخسائر المالية. كما يحقق الوضوح التوازن بين الأطراف ويضمن العدالة في المعاملة (الشافعي , ٤٩) .

ثانيًا، شفافية التعامل، وهي ضرورة شرعية لتجنب أي خداع أو غش في المعاملة. فالشفافية تشمل الإعلان عن المخاطر المحتملة لتقلب أسعار العملات الرقمية، والتأكد من أن الطرفين على دراية بكافة المعلومات المتعلقة بالقيمة وسوق التداول، وكذلك تحديد أي رسوم أو عمولات مرتبطة بالمعاملة. فغياب الشفافية قد يؤدي إلى وقوع الغرر، وهو ما تحرمه الشريعة الإسلامية.

ثالثًا، الالتزام بالمعايير الشرعية، ويعني التأكد من خلو العقد من أي عناصر محرمة مثل الربا أو الميسر أو التعامل في أصول غير مشروعة . ويشمل ذلك منع استخدام العملات الرقمية في الأنشطة غير المشروعة، مثل المقامرة أو المضاربات العشوائية التي تنطوي على احتمالات كبيرة للخسارة، بما يحمي المال ويحقق مصلحة المتعاملين(صادق , ٢٠١٩ , ١٤٣) .

خامسًا: ضوابط الاستخدام المشروع

تعد ضوابط الاستخدام المشروع للعملات الرقمية من أهم العناصر لضمان توافق التعاملات مع أحكام الشريعة الإسلامية وحماية المتعاملين من الوقوع في المحظور. فالهدف من هذه الضوابط هو تحديد نطاق الاستخدام المباح، بحيث تُستغل العملات الرقمية في الأنشطة المالية المشروعة التي تحقق المنفعة العامة وتحفظ المال من المخاطر، مع مراعاة مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة والاستقرار المالي.

أولًا، يجب أن يقتصر التعامل بالعملات الرقمية على الأغراض المشروعة، مثل التداول لأغراض التجارة، والاستثمار، والتحويل المالي المشروع . ويعني ذلك أن المتعاملين يمكنهم استخدام هذه العملات كوسيلة للدفع بين التجار، أو للاستثمار في مشاريع مشروعة، أو لتحويل الأموال بين الأطراف بطريقة قانونية، بما يضمن تحقيق المنفعة دون تعريض المال للخطر. ويُعد هذا الاستخدام امتثالًا لمقاصد الشريعة في حفظ المال وتنمية الموارد المالية بطريقة آمنة ومستقرة(العيساوي , ٢٠١٩ , ٩٦) .

ثانيًا، يجب منع استخدام العملات الرقمية في الأنشطة المحرمة، مثل المقامرة أو المضاربة غير المحسوبة التي تنطوي على احتمالات عالية للخسارة، أو التعامل مع أصول غير مشروعة. فالانخراط في مثل هذه الأنشطة يضع المتعاملين في خطر الغرر والربا والميسر، وهو ما حرّمته الشريعة الإسلامية، كما أنه يؤدي إلى تدهور المال وعدم تحقيق المصلحة العامة.

كما توضح هذه الضوابط أن التعامل بالعملات الرقمية يجب أن يكون واضحًا وشفافًا ومحددًا الهدف، مع مراعاة المخاطر الاقتصادية المحتملة والتحكم فيها، بحيث يتم التداول ضمن نطاق مشروع وآمن. ويؤكد الفقهاء المعاصرون أن التزام هذه الضوابط يجعل التعامل بالعملات الرقمية متوافقًا مع الابتكار المالي الحديث ومتطلبات الشريعة الإسلامية في آن واحد، ويحقق التوازن بين الاستفادة من التطورات الرقمية وحماية المال والمصلحة العامة(صادق , ١٥٤) .

خاتمة

خلص البحث إلى أن التعامل بالعملات الرقمية يُعد من القضايا المعاصرة التي تفرض تحديات فقهية وقانونية في آنٍ واحد، نظرًا لطبيعتها الافتراضية واعتمادها على تقنيات التشفير، وما تتسم به من تقلبات سعرية حادة، إضافة إلى غياب الضمان الحكومي في كثير من صورها. وقد أدى ذلك إلى تباين الآراء حول تكييفها الفقهي وحكم التعامل بها، بين من يراها نقودًا مشروطة، ومن يعتبرها أصولًا رقمية أو سلعًا استثمارية.

ومن الناحية الفقهية، تبين أن الحكم الشرعي لا يُبنى على مجرد حداثة الوسيلة أو اختلاف شكلها، وإنما على فهم حقيقتها ووظائفها الاقتصادية، ومدى تحقق شروط النقود الشرعية فيها، مثل القبول العام بين الناس، والثبات النسبي للقيمة، والقابلية للتداول كوسيلة دفع معتبرة. كما اتضح أن الأصل في المعاملات الإباحة، إلا أن هذه الإباحة مقيدة بعدم وجود ضرر أو غرر أو ربا أو ميسر، وضرورة تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ المال ومنع الاستغلال والخداع.وقد أظهر البحث أن ضوابط التعامل الشرعي بالعملات الرقمية تتمثل في وضوح العقود وشروطها، وشفافية المعاملات، والالتزام بالمعايير الشرعية، وقصر استخدامها على الأغراض المشروعة مثل التجارة والاستثمار والتحويل المالي المشروع، مع تجنب المضاربات عالية المخاطر والأنشطة المحرمة.وبذلك يمكن القول إن العملات الرقمية ليست محرمة لذاتها، وإنما يخضع حكمها لطبيعة الاستخدام ومدى الالتزام بالضوابط الشرعية، مما يحقق التوازن بين الاستفادة من التطور المالي الحديث والمحافظة على مقاصد الشريعة الإسلامية في حماية المال وتحقيق المصلحة العامة.

نتائج البحث

١. وجود تباين فقهي وقانوني واضح:

أظهرت الدراسة أن الطبيعة الافتراضية للعملات الرقمية وتقلباتها السعرية العالية أدت إلى اختلاف آراء الفقهاء المعاصرين وتباين مواقف الدول بين الإباحة المقيدة والمنع والتنظيم الحذر.

٢. توقف الحكم الشرعي على التكييف الفقهي الصحيح:

تبين أن الحكم على العملات الرقمية يرتبط بفهم حقيقتها ووظائفها الاقتصادية، وهل تُعد نقودًا أم أصولًا رقمية، ومدى تحقق شروط النقود الشرعية فيها.

٣. أهمية تحقق شروط النقود الشرعية:

أكد البحث أن جواز البيع والشراء والتداول يعتمد على تحقق القبول عرفيًا، والثبات النسبي للقيمة، والقابلية للتداول، مع وضوح العقود وانتفاء الغرر والربا والميسر.

٤. ضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية والقانونية:

أثبتت الدراسة أن مشروعية التعامل بالعملات الرقمية لا تكون مطلقة، بل مقيدة بضوابط تحمي المال وتمنع الاستغلال، وتضمن الشفافية والعدالة في المعاملات.

٥. إمكانية التوازن بين الحداثة ومقاصد الشريعة:

خلص البحث إلى أن الالتزام بالإطار الشرعي والتنظيمي يمكّن من الاستفادة من العملات الرقمية في التجارة والاستثمار والتحويل المالي المشروع، مع الحفاظ على مقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق المصلحة العامة.

التوصيات

١. **تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للعملات الرقمية:**يوصى بقيام الجهات التشريعية والرقابية بوضع أنظمة واضحة تنظم إصدار وتداول العملات الرقمية، بما يحقق الشفافية، ويحد من المخاطر المالية، ويعزز الثقة والاستقرار في الأسواق الرقمية.

٢. **الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات الرقمية:**ينبغي على المتعاملين مراعاة أحكام الشريعة عند البيع والشراء والتداول، من حيث وضوح العقود، وانتفاء الغرر والربا والميسر، وقصر الاستخدام على الأغراض المشروعة.

٣. **تعزيز الرقابة الشرعية والمالية:** يوصى بإنشاء لجان أو هيئات رقابة شرعية ومالية لمتابعة الأنشطة المرتبطة بالعملات الرقمية، لضمان توافقها مع الضوابط الشرعية وحماية أموال المستثمرين من الاستغلال والمخاطر العالية.

٤. **نشر الوعي والتثقيف المالي والشرعي:** ينصح بتكثيف البرامج التوعوية والدورات التدريبية لشرح طبيعة العملات الرقمية ومخاطرها وأحكامها الشرعية، بما يساهم في تحقيق تداول آمن ومتوازن يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع

. محمد زكي شافعي . مقدمة في النقود والبنوك . دار النهضة العربية . القاهرة ٢٠٠٩

. وهبة الزحيلي . المعاملات المالية المعاصرة . دار الفكر . دمشق ٢٠١٤

. ياسر أل عبد السلام . العملات الافتراضية حقيقتها واحكامها الفقهية . دار الميمان . الرياض ٢٠١٥ .

. محمد عيادة الكبيسي . العملات المشفرة وماهيتها وضرابط التعامل بها . بدون ناشر ٢٠١٤

. د/ احمد عبد العزيز الحداد . العملات الرقمية والاخطار المحدقة . منشورات جامعة الإمارات ٢٠١٨

. د. إسماعيل عبد عباس الجميلي . صدار العملات الافتراضية، بين ضوابط الشرع ومتطلبات العصر، ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، "العملات الافتراضية في الميزان"، في الفترة من ١٦ – ١٧ إبريل ٢٠١٩م.

. د/ منصور الغامدي, البتكوين وحكمها الشرعي Bitcoin، ، حكم التجارة الإلكترونية مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية مجلد ٢٦، عدد ١.

. د./ غسان محمد الشيخ. التأصيل الفقهي للعملات الرقمية – البتكوين نموذجاً بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، بعنوان: العملات الافتراضية في الميزان، في الفترة من ١٦ – ١٧ إبريل ٢٠١٩م..

د/ أحمد سفيان عبد الله، د/ سهيل بن شريف، – التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، البتكوين نموذجاً، ، مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، العدد ٨ أبريل ٢٠١٨م.

. مراد رايق رشيد، – العملات الافتراضية تكييفها الفقهي وحكم التعامل بها (البتكوين)، عودة مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلد ٥٢، عدد ١٨٩، يونيو ٢٠١٩م.

. د. محمد علي سميران – ضوابط عملية إصدار النقود والعملات الرقمية، ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، بعنوان: "العملات الافتراضية في الميزان"، في الفترة من ١٦ – ١٧ إبريل ٢٠١٩.

. بندر بن عبد العزيز اليحيى . العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، بعنوان: "العملات الافتراضية في الميزان"، في الفترة من ١٦ – ١٧ إبريل ٢٠١٩م.

. باسم أحمد عامر – العملات الرقمية "البتكوين نموذجاً" ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، ، بحث منشور بمجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ١، شوال ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب العقيل . الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية (Bitcoin)، د. ، الجزء الأول، بحث مقدم إلى ندوة العملات الإلكترونية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة – المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٠ – ١١ محرم ١٤٤٤هـ الموافق ٩ – ١٠ سبتمبر ٢٠١٩م.

للشيخ محمد حسنين مخلوف – التبيان في زكاة الأثمان: نقلاً عن: أحكام النقود الورقية د. محمد عبد اللطيف الفرفور، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، الدورة الثالثة، الجزء الثالث، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

د/ عبد اللطيف حاجي صادق – أثر سد الذرائع في التعامل بالعملات الافتراضية البتكوين أنموذجاً، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت ، مجلد ٣٤، عدد ١١٦، ٢٠١٩م.

د/ إسماعيل كاظم العيساوي , أبعاد العملة الافتراضية . بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة العملات الافتراضية في الميزان، في الفترة من ١٦ – ١٧ إبريل ٢٠١٩م.

هوامش البحث

[1] . باسم أحمد عامر . مرجع سابق ص٢٧٨.